منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
联合国粮食及农业组织
FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION

CPGR/89/3
April 1989

البند ٣ من جدول الأعمال

هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة الثالثة

روما، ١٧ - ٢١/٤/١٩٨٩

تقرير رئيس جماعة العمل عن الدورة الثالثة للجماعة

عقدت جماعة العمل دورتها الثالثة برئاستي يومي ١٣ و١٤ أبريل/نيسان ١٩٨٩. وحضر هذه الدورة ممثلون عن البلدان التالية: كاب فيردى ، والكونغو، ومصر، والسلفادور، وأثيوبيا، والهند، وايطاليا، وكينيا، ومدغشقر، والمكسيك، والأراضي الواطئة، والفلبين، وأسبانيا، وتايلند، وتونس، وفنزويلا. ولم تتمكن استراليا، وأندونيسيا، وليبيا، وبيرو، والسويد، ويوغوسلافيا من الحضور رغم عضويتها في الجماعة. ورحّب الدكتور Bonte-Friedheim ، المدير العام المساعد، مصلحة الزراعة، بالمشتركين في الدورة وسلط الضوء على البنود الهامة من جدول أعمال الهيئة، كما أفاد بقرار المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية بنقل مقره من مبنى المنظمة في روما الى كوبنهاغن، بالدانمرك. وقررت جماعة العمل تركيز مناقشاتها على البندين ٦ و٤ من جدول الأعمال، وفقا لهذا الترتيب. وكذلك دراسة الوضع الناتج عن قرار المجلس الدولي للموارد الوراثية بمغادرة مقر المنظمة. ودارت مناقشات جماعة العمل في مناخ ايجابي وودى للغاية، تسوده روح التفاهم والتعاون ويصبو الى العمل البنّاء وتحقيق التسوية في المقام الأول. وأعرض فيما يلي موجزا لمناقشات جماعة العمل واستنتاجاتها، وانني لعلى ثقة من أنها ستيسر عمل الهيئة.

رأت جماعة العمل أن الوثيقة CPGR/89/5 ، بعنوان "الاستعراض الشامل لأعمال المنظمة في مجال الموارد الوراثية النباتية، وتقرير عن سير العمل بشأن انشاء صندوق دولي للموارد الوراثية النباتية، تتميز بأهمية جوهرية، نظرا لأنها توفر معلومات مفيدة للغاية عن الأساس التاريخي والقانوني لأنشطة المنظمة وعن مهام هيئة الموارد الوراثية النباتية، ولأنها تحدد العناصر اللازمة لتنظيم عمل هذه الهيئة في المستقبل.

وأعربت جماعة العمل عن تقديرها للعمل الرائد الذى تضطلع به المنظمة منذ عام ١٩٤٧، ورأت أن المنظمة قد وضعت في السنوات الأخيرة نظاما عالميا فريدا ولا غنى عنه للموارد الوراثية النباتية، ويشمل هذا النظام: (١) اطار قانوني، وهو التعهد الدولي الذى يرمي الى ضمان صيانة هذه الموارد واستخدامها وتوفيرها، (٢) محفل حكومي دولي

حقيقي، وهو الهيئة التي تضم ممثلين عن البلدان المتبرعة بالأصول الوراثية وتلك المتبرعة بالأموال والتكنولوجيا والتي يمكن من خلالها اجراء المناقشات والتوصل الى اتفاق عام بشأن الموضوعات التي تهم العالم. ويتمثل الدور الرئيسي للهيئة في اجراء استعراض مستمر للوضع العام للموارد الوراثية النباتية في العالم ومراقبة التقدم في مجال بلوغ أهداف التعهد، (٣) جهاز مالي، هو الصندوق الدولي، لتطبيق مبادئ التعهد في اطار نظام للمزايا المتبادلة والمتكافئة تسهم فيه بعض البلدان بالأصول الوراثية ويسهم بعضها الآخر بالأموال والتكنولوجيا.

وتوصي جماعة العمل الهيئة بأن توافق على التقرير CPGR/89/5 وتؤيد التبسيط المقترح في عمل هذه الهيئة كما جاء في الفقرات من ٢٢- ٤٤ من هذه الوثيقة. ولهذا الغرض، فهي ترى أن من الضروري: (١) عرض تقارير دورية على الهيئة عن أعمال وبرامج وسياسات المنظمة في مجال الموارد الوراثية النباتية، (٢) اعداد تقرير دوري لعرضه على الهيئة عن وضع الموارد الوراثية النباتية في العالم، (٣) وضع نظام عالمي للاعلام والانذار المبكر كما جاء في المادة السابعة من التعهد الدولي. وسيكون نظام الاعلام هذا هو القاعدة لاعداد التقرير عن وضع الموارد الوراثية النباتية في العالم، (٤) انشاء شبكة دولية من مراكز الموارد الوراثية النباتية، وعلى الأخص شبكة للمجموعات الأساسية تحت اشراف المنظمة أو ولايتها كما جاء من قبل في المادة السابعة من التعهد. وستناقش الهيئة هذا الموضوع في البندين ٥ و٨ من جدول الأعمال، (٥) اعداد خطة عمل تقوم - استنادا الى المعلومات الواردة في التقرير الخاص بوضع الموارد الوراثية النباتية في العالم - بتحديد الثغرات الموجودة بصورة دورية وتسهيل عمليات التنسيق وتحديد الأولويات للأعمال اللازمة. ويمكن لخطة العمل هذه أن تكون بنفس خصائص وتنظيم "خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية".

وتدرك جماعة العمل ادراكا تاما أن الأعمال المنصوص عليها في الفقرات من (٢) الى (٥) أعلاه يجب أن تتم بالتعاون الوثيق مع المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وكارفيت والمجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية، والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية، والصندوق العالمي للحياة البرية، وغيرها، ولذا توصي الجماعة بانشاء جهاز للحوار من أجل اقامة مثل هذا التعاون بطريقة منتظمة، ربما من خلال لجنة استشارية، بشرط الا يشكل ذلك أى أعباء مالية على البرنامج العادى للمنظمة. كما استعرضت جماعة العمل بشيء من القلق انتشار المبادرات المشار اليه في الفقرتين ٢٦ و٢٧ من الوثيقة، وهو ما يمكن أن يؤدى الى ازدواجية لا داعي لها. وبالتالي الى نقص الكفاءة. وهي ترى أن للهيئة دورا أساسيا يجب أن تقوم به هنا، وهو تنسيق هذه المبادرات واقتراح التعاون المنتظم بين المجموعات المعنية. ويمكن أن يقوم جهاز الحوار (اللجنة الاستشارية) المشار اليه أعلاه بدور حاسم في هذا الغرض.

وترى الجماعة أن من بين المهام الرئيسية التي يجب أن تقوم بها الهيئة اعداد اتفاقيات دولية بشأن صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها، مثل: مدونة سلوك لمن يقومون بجمع الموارد الوراثية النباتية، وتحديد معايير دنيا لتخزين الموارد الوراثية في المجموعات الأساسية، ومدونة سلوك عن تطبيق التكنولوجيا الحيوية على الموارد الوراثية النباتية، وتنظيم التجارب على الكائنات الدقيقة المحوّرة باستخدام الهندسة الوراثية واطلاق مثل هذه الكائنات في البيئة. وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالتمويل المنتظم لحفظ الموارد الوراثية النباتية.

وكانت آخر نقطة أبدتها جماعة العمل حول هذا البند هي أنها ترى أن من أولى واجبات الهيئة أن تشجع الأجهزة التعاونية القطرية والاقليمية، وأن تشجع أيضا التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

ثم بدأت الجماعة مداولاتها حول البند ٤ "تقرير عن مدى التقدم في تنفيذ التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية" ويأتي هذا البند استجابة للمهمة التي كانت الدورة الثانية للهيئة قد كلفت بها الجماعة بأن تتفاوض من أجل "الوصول الى تفسير موحد للتعهد الدولي" والتوصية الرئيسية التي ترفعها الجماعة للهيئة بشأن هذا البند هي الاعتراف في نفس الوقت بحقوق مربي النباتات والمزارعين واستخدام الصندوق الدولي للموارد الوراثية النباتية في المنظمة كوسيلة يمكن أن تفيد المزارعين وأن تدعم عمليات الصيانة، واستخدام الموارد الوراثية النباتية في البلدان النامية، وسأقدم مزيدا من التفاصيل عن المناقشات التي دارت بين جماعة العمل والاستنتاجات التي خلصت اليها بشأن هذا البند والتي لها أهميتها البالغة، عند مناقشة البند الخاص بذلك في جدول الأعمال، والذى سيكون لي شرف تقديمه.

أما البند الأخير الذى تناولته جماعة العمل فيتعلق بالمعلومات التي قدمها الدكتور بونتي فريدهايم بشأن قرار المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية بالانتقال من مقر المنظمة. وقررت جماعة العمل عدم التعمق في دراسة هذا البند، لأنها رأت أن العديد من الأسئلة والتساؤلات يجب أن تناقش في حضور المجلس الدولي وأثناء مناقشات الهيئة، بما يتيح الفرصة لممثلي المجلس بالرد عليها. ومع ذلك فقد أعربت الجماعة عن دهشتها وقلقها لاتخاذ قرار من هذا النوع دون اجراء مشاورات ومناقشات مسبقة بشأنه مع المنظمة، بالرغم من أن هذه المنظمة قد استضافت المجلس ووفرت له التسهيلات الفنية والاقتصادية والعملية والادارية، علاوة على التغطية السياسية والقانونية لكافة أموره منذ انشائه قبل ١٥ سنة مضت. وقد ازدادت دهشة الجماعة عندما علمت من بعض البلدان التي تمول المجلس وتحضر هذا الاجتماع أنها لم تستشر من قبل، بل ولم تبلغ رسميا بهذا القرار الهام. وتساءل بعض المندوبين عن قيمة قرار اتخذه أعضاء المجلس الدولي وهم يحضرون بصفتهم الشخصية ولم يكونوا يمثلون بلادهم. واعتبرت جماعة

العمل أن قرار المجلس يهم البلدان التي تتبرع بالأموال والبلدان التي تتبرع بالأصول الوراثية على السواء، وأن تأثيرات هذا القرار يجب أن تناقش داخل الهيئة.

وقد أعربت الجماعة قد قلقها ازاء التأثيرات السلبية المحتملة التي قد يسفر عنها قرار المجلس على مناخ الانسجام والتعاون الوثيق اللازم لضمان الأمن والحرية في الحصول على الأصول الوراثية. وأشار العديد من أعضاء جماعة العمل أسئلة حول التأثيرات المالية والادارية والقانونية التي قد تترتب على هذا القرار بالنسبة للمنظمة ولموظفيها الذين يعملون حاليا للمجلس بعقود مبرمة مع المنظمة، وأعربوا عن قلقهم ازاء مصير الأضابير وقواعد البيانات والوثائق والمطبوعات التي جاءت ثمرة لسنوات عديدة من التعاون بين المنظمة والمجلس. وأكدوا في هذا الصدد على التعقيدات الاضافية التي ستنشأ بسبب افتقار المجلس الى موظفين قانونيين.

وانى كرئيس لجماعة العمل، أرى أننا يجب أن نتحاشى اتخاذ أى قرار من جانب واحد قد يتخذه المجلس ويؤدى الى الاضرار بالعلاقات الطيبة القائمة بين المنظمة والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وأود أن أوضح أن هذا القرار لم تقره بعد الجماعة الاستشارية.

وأخيرا، ناقشت جماعة العمل ما اذا كان البند ٧ من جدول الأعمال، الذى يعتبر بندا فنيا عن المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية، يجب أن يعرض على الهيئة قبل أو بعد دراستها لبند الانفصال الفعلي للمجلس. ورغم أن جميع الأعضاء لم يتفقوا على رأى فقد بدا من الأصوب مطالبة الهيئة بأن تناقش أعمال المجلس الدولي أولا، حتى يتسنى تقييم نوع هذه الأعمال وامكانية توسيعها تقييما موضوعيا، وبما يكفل توافر العناصر الضرورية لتحليل أهمية علاقة المنظمة بهذه الأعمال، وما هي التأثيرات التي تتعرض لها في حالة انفصال المجلس عن المنظمة، قبل اصدار أية توصيات مناسبة. ورغم أن بعضا منكم قد يشعر بضرورة الأخذ بعكس هذا الرأى في ترتيب المناقشة، فاني أناشدكم الابقاء عليه وفقا لتوصية جماعة العمل، حتى نعالج هذا البند الهام المعروض علينا، بموضوعية وحيدة تتجاوز مواقفنا العاطفية منه، والتي مهما كانت الدواعي التي تبررها، لن تساعدنا في مناقشاتنا.